على هامش الصراحة

مجتمع المانحين

(٤)

■ إحسان شمران الياسري

أشرنا في الأجزاء الثلاثة من مقالتنا بعنوان (مجتمع المانحين) الى الندوة التي اقامتها هيئة مستشاري السيد رئيس الوزراء ومجموعة الدول المانحة يوم ٢٠١١/٥/١٤ تحت عنوان (اوضاع العراق كما يراها مجتمع المانحين)، وهي ندوة خصصت لإطلاق الكتاب الذي أصدرته الدول المانحة بهذا الإسم..

وسوف أستمر باقتباس بعض ما طرح في تلك الندوة.

كان الحديث عن اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، كجزء من مضمون التحول الى اقتصاد السوق. وعلى الحكومة ان تنجح في برامج التحول، لأن كلفة الفشل كبيرة. ويجب تحديد دور الحكومة في التحول، وتحديد دور القطاع الخاص، فضلا عن دور الخبراء والمنظمات الدولية في عملية التحول.

وفي الحقيقة ان بعض القطاعات (الشركات) مجدية ولكنها غير جاذبة للاستثمار، وهناك قطاعات غير مجديـة.. ويجب تشخيص الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة وتحديد صنفها (هل هي مجدية أم غير مجدية). ويحتاج العراق ايضا الى توجيه صيغ التفكير بحيث تتحول انماط وطرق التفكير الى اقتصاد السوق والايمان بدور فاعل للقطاع الخاص، وان نضع خططا لأعمال الشركات وتنافسية منتجاتها وتنمية اسواقها.

كما نحتاج الى التعامل مع العمالة الزائدة وهل هناك تجارب عن التعاون والتشارك بين القطاعين العام والخاص في استيعابها، وهل كانت ناجحة.

ودعت الندوة الى الترويج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمع إن القطاع الخاص ضعيف حاليا، فان تشجيع ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الى نمو الشركات الكبرى.

كما دعت الى ان توضع سياسة اقتصادية واضحة، وسياسة للاصلاحات. وعند معالجة كل مشكلة آنية يجب وضع خطط أبعد مدى لمواجهة مثل تلك المشاكل مستقبلا.

وأوصت الندوة بأهمية الاتصال والتنسيق والتكامل مع الـوزارات والمؤسسات الاخـرى، وتبني طرق صحيحة للاتصال بين الـوزارات لمعرفة الحاجات وإمكانات البعض لتلبية الاحتياجات.

كما دعت الندوة الى تشجيع الابداع واستغلال الموارد البشرية والتنسيق والتفاعل مع الجامعات. ايجاد اعلام متفاعل مع المجتمع، فما تعرفة الادارة لا تعرفه الخطوط الدنيا في المؤسسات ولا يعرفه المجتمع.

وقد طرحت مقترحات لإنشاء وحدة لإعادة الهيكلة في كل وزارة، لتطوير العمل ولإنجاز مهمة التحول.

لقد كانت ندوة متميزة لخص وركز واوجز المتحدثون الاجانب فيها..

أما بعض المسؤولين العراقيين فقد استغرقوا الوقت المخصص لكلماتهم بالبديهيات والتفاصيل.. ويبدو إن بعضنا لم يتعلم الإيجاز، او الذهاب للهدف مباشرة..

ويكاد من يتحدث عن مشاريع الماء الصافي ان يمهد لخطابه هكذا (أيها الأخوان.. ان الماء ضروري للحياة، فهو يستخدم للشرب ولغسل الملابس، وقد اكتشفنا مؤخرا إن بعض الاطعمة لا يمكن طهيها بدونه!!)..

وربما يحلو له فيتحدث عن خصائص الماء والتركيب الكيمياوي له.

لقد كانت الندوة فرصة كبيرة للدولة العراقية لمراجعة آليات عملها، وتقييم الترابطات والتشابكات القطاعية، بهدف إعـادة تفكيك ثم تركيب المفاهيم التي يضعها بعضنا جانبا، وهـو يحضر في الصباح الى عمله ثم وهو يغادر بعد الثالثة ظهرا، مستفيدا من الغفلة الوطنية التي نتسكع بعيدا عن ظلالها وننسى الضمير الذي لا ينام والرقيب الذي لا يغفل.

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

سياسة العراق الخارجية والاحترام الاستراتيجي

لطيف القصاب

ثمة توصيفات عديدة لمفهوم السياسة الخارجية غير ان اكثرها واقعية هو الذي يعدها تجسيدا حيا لصورة دولة ما في عيون الدول الاخرى، وعلى ضوء هذه الصورة او تلك تأخذ هذه الدولة او تلك تسلسلها الطبيعي من حيث القدرة على التأثير في محيطها الخارجي. ولكي تتشكل صورة السياسة الخارجية لبلد ما على نحو واضح المعالم لابد من أن تؤخذ بنظر الاعتبار جملة من العوامل التي تتضافر في ما بينها لإخراج هذه الصورة ومن ثم اسباغ صفات القوة والمنعة أو الضعف والانكسار عليها. ومن أهم هذه العوامل ما يأتي:

أولاً: الحجم العام للدولة

ويدخل في تحديد الحجم العام للدولة المساحة الجغرافية بما تتضمنه من حدود طبيعية او مصطنعة، ومن نافلة القول فان الدول الاكبر مساحة والمتمتعة بحدود طبيعية لا مرسومة بفعل بشري هي الدول الاكثر تحصينا ضد التحديات الخارجية، وبالتالي هي الدول الاعظم تأثيرا على صعيد محيطها الخارجي، والاكثر قدرة على تحويل تطلعاتها ورغباتها الى حقائق ملموسة بالقياس الى الدول التي تفتقر الى وجـود حجم مماثل. وبقدر ما يتعلق الامر في العراق فانه يعاني من حدود مصطنعة طويلة تجعله باستمرار عرضة الى الاختراقات الخارجية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣.

ثانيا: القوة الاقتصادية

تتناسب قوة السياسة الخارجية لدولة ما تناسبا طرديا مع ما تمتلكه من مقومات اقتصادية، فحتى على مستوى تشريع او تعطيل القرارات الدولية المغيرة لوجه العالم سياسيا يظل رأس المال هو العنصر الاهم في عمليات النقض والإبـرام، فمن يدفع اموالا اكثر هـو من يجني ارباحـا اكثر في نهاية المطاف، وكم هـو واقعي الربط بين القوة الشرائية لعملة دولـة ما وبين قوة سياستها الخارجية. وبالنسبة للعراق فعلى الرغم من تمتعه بمقدرات اقتصادية هائلة غير ان هذه المقدرات تفتقر الى تنظيم الموارد بما يكفل حسن توزيعها بين المواطنين هذا اولا، وثانيا فان هذه المقدرات الهائلة لم تترجم على شكل تنمية شاملة تكفل للبلاد شيئا معتدا به من القوة الخارجية.

ثالثا: التقدم التكنولوجي

ان احراز انتصارات في المجال التقني لبلد ما لا بد له من أن ينعكس إيجاباً على مجمل النشاط العام لهذا البلد، وطبيعي ان تكون حصة السياسة الخارجية للبلدان الاكثر تقدما حصة الاسد من اجمالي ذلك النشاط خاصة ونحـن نعيش في اجـواء ثـورة تكنلوجية يرى بعض المراقبين انها الثورة الاعظم في التاريخ البشري حتى الآن، بيد ان يد هذه الثورة البيضاء ما تزال ابعد ما تكون عن دول كثيرة في المعمورة، ومنها العراق الذي تحول الى واحد من اكبر المستهلكين في العالم، بعد اندثار ما كان في حوزته من وسائل انتاج متواضعة.

رابعا: القوة العسكرية

قد يغالط البعض قائلا ان بريق القوة العسكرية على صعيد السياسة الخارجية بدأ يشهد خفوتا ملحوظا بفعل تنامي الرغبة العالمية في إشاعة السلام وحل بؤر الاختلاف والتوتر بين الـدول بالطرق الدبلوماسية، وموضع المغالطة في هذا القول ان الدبلوماسية القوية لكي تكون كذلك لابد لها في المقام الاول من ان تستند الى قوة مهابة وليس هناك ما هو اكثر هيبة من القوة العسكرية لاسيما في دول عالمنا الثالث.

خامسا: الجهاز الاعلامي

لقد ادركت البشرية منذ امد بعيد مدى خطورة الاعـلام ومـا ينطوي عليه من قـوة شديدة التأثير في علاقات الدول بعضها مع بعض، وفي جميع الحـروب القديمة والحديثة كان للإعلام وما يزال حضور حاسم، ومن الطريف فان قوة الاعلام لا تستمد فاعليتها عادة من قوة حقيقية مثلما هو الحال في الدبلوماسية التي تستمد قوتها غالبا من قوى اخرى كالقوة العسكرية او الاقتصادية، فقد تتفوق دولة ما اعلاميا وتكون لها كلمة نافذة في محيطها الخـارجي بينما هي في حقيقتها الواقعية مجرد دويلة صغيرة قليلة القدر والقيمة من الناحية الموضوعية، والمثال التطبيقي الناجح الاجدر بالتأمل في هذا المضمار هو دولة قطر والعكس تماما مع دول اخرى كالعراق.

سادسا: النظام السياسي الحاكم

إن نوع النظام السياسي الذي تقع على عاتقه ادارة الملفات السياسية الخارجية للبلدان وطبيعة الرموز التي تمثل هذا النظام ذو تـأثير كبير على منح او سلب الهيبة لهذه الدولـة او تلك، فمن الطبيعي في العلاقات الدولية المعاصرة ان تُمتهن حقوق دولـة ما على الصعيد الخارجي اذا ما تشاغلت نخبها السياسية عن المخاطر الاجنبية المتربصة ببلادها بصراعاتها على مراكز النفوذ ومواقع السلطة الداخلية، وليس في منطقتنا العربية والاقليمية في هذه المرحلة التاريخية نموذج اكثر شهرة وبؤسا من العـراق مع الاسف الشديد.

إن المطلوب من كل من تشغل باله سياسة العراق الخارجية ويتمنى في سره لو انها تتعافى من كبواتها المستمرة، وآخر تلك الكبوات ما تمثل في إلغاء قمة بغداد، ان المطلوب من هؤلاء ان يعمدوا فورا ومن دون اي إبطاء إلى تحويل الأمنيات إلى حقائق ماثلة على ارض الاحداث لاسيما اذا كانوا من بين العناصر المشكلة للمشهد السياسي العراقي من رؤساء احزاب وكتل برلمانية.

ولعل غياب رؤيـة استراتيجية وخريطة للسياسة الخـارجيـة جعل هـذه السياسة تعيش ردود افعال ارتجالية جعلت العراق يفقد احـترامـه الاقليـمي ويصبح الحلقة الاضعف في الاستقطابات الاقليمية تتقاذفه رياح الصراعات الدولية وتقاطعات الحروب المنطقية، ولعل مثال الكويت هو الابرز الذي يمثل دلالة واضحة في فقدان العراق لاحترامه الاستراتيجي اقليميا.

لقد استيقظ العالم قبل فترة وجيزة على حدث الثورة المصرية التي استطاع الوعي السياسي الجماهيري فيها ان يطيح بالآلة القمعية لنظام دكتاتوري شرس ويروض الكثير من رموزه، ويوقظ في قلوب البعض منهم الحس الوطني الشريف بعد طول تخـدير، وبفضل هذه الثورة فقد تحققت مكاسب شعبية كبرى على صعيد تصحيح المسارات السياسية الداخلية. ليس هذا فحسب فقد استطاعت هذه الثورة الفتية ان تستعيد هيبة مصر في محيطها الخـارجي وتدخل من جديد بوصفها رقما صعبا في رسم السياسة الخارجية لبلدان الشرق الاوسـط، ومـا كـان لها ان تفعل ذلك في فترة زمنية متواضعة لولا ايمان غالبية السياسيين المصريين بمبادئ الديمقراطية التي تمنح الفرص السياسية والاقتصادية للجميع وتضيّق الى حد كبير من دائرة الاستثناءات لاسيما المبنية منها على اسس الولاءات الضيقة.

لقد استطاع الثوار السياسيون المصريون ان يفرضوا احترامهم على العدو والصديق بفضل احترامهم لأنفسهم في المقام الاول وتغليبهم المصلحة الوطنية على كل مصلحة سواها، واذا ما اراد العراقيون ان يتعلموا من هذا الدرس المصري البليغ فما عليهم إلا الاقتـداء بنظرائهم على صعيد تقديم الصالح العام وإيكال إدارة الشأن السياسي والاقتصادي لمن هو اكثر كفاءة وجدارة من العراقيين، ولن يستطيع ساسة العراق تحقيق هذا الهدف النبيل ابدا اذا ما ظلوا سادرين في غي المحاصصة السياسية.

تغير المناهج بين الدعوات والتطبيق

معياد الطائي

وأن معظم المناهج التربوية التي تدرس في المدارس العراقية بوجه خاص و العربية بوجه عام تتطلب إعـادة النظر فيها،وتطويرها واستئصال الفكر الفاشي والظلامي التكفيري من هـذه المناهج ،وإبدالها بالمفاهيم الديمقراطية الجديدة والتأكيد على الجانب الإنساني في العلاقات الاجتماعية ، وإحلال الفكر الديمقراطي وثقافة حقوق الإنسان والتعايش السلمي ، واحترام الرأي والرأي الآخر، والتأكيد على بث روح المحبة والتسامح داخل المجتمع ، وتقبل الـرأي الآخـر ورفض العدوانية والتعصب بكل أشكاله وصوره ، وبشكل خاص التعصب الديني والطائفي والقومي .ولابد من الاستجابة للـدعوات المطالبة بتطوير المناهج الدراسـية في العـراق والعـالم العـربي وفق نظرة شاملة للمتغيرات الدولية ومن اجل تلبية الاحتياجات التنموية ومواكبة التقدم التكنولوجي والعلمي .

ومن المنصف ان نذكر هنا بان هناك محاولات جادة لتغيير المناهج في العراق ولقد تم اتخاذ خطوات مهمة في هذا الإطار من خلال تغيير عدد من المناهج وخاصة تلك التي تتعلق بالدروس الإنسانية التي تتعلق بحياة الإنسان وتعامله مع مجتمعه ومحيطه الخارجي .

ولقد جـاءت المطالبات من أطـراف عديدة لتغيير المناهج في المنطقة العربية ومنها مؤتمر اليونسكو في باريس بشأن التعليم العالي الداعي إلى إدخال مفاهيم جديـدة في التعليم، كحقوق الإنسان والمجتمع المدني وتمكين المرأة وحقوق الأقليات والحريات العامة والديمقراطية . ونجد بالمقابل اهتماما عربيا بهذا الجانب، فالجهات المتخصصة في الأقطار العربية تعي أهمية تطوير المناهج التعليمية العربية، لتواكب التطورات التكنولوجية، والدليل على ذلـك عقد النـدوات وعمل دراسات كثيرة منها (الحلقة الدراسية العربية حول تطوير مناهج التربية التكنولوجية) التي اختتمت أعمالها في العاصمة الأردنـية عمّان ، وقد استمرت هذه الحلقة أربعة أيام، ونظمها الاتحاد العربي للتعليم ، وبمشاركة باحثين ومتخصصين من عدة دول عربية.

وقد أوصـى المشاركون بهذه الحلقة الدراسية بـ"ضرورة إدخـال مـادة التربية التكنولوجية في مناهج التعليم العام، كما أوصوا بالاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال التربية التكنولوجية، وتبادل الخطط الدراسية والكُتب، والاستفادة من خبرات المنظمات العربية والدولية، وتوفير الكُتب والوسائل التعليمية المناسبة.

ودعـا المشاركون إلى إعـداد المدرسين والمدربين بالشكل المناسب.. وتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل في مجال إعـداد وتشجيع الأنشـطة المرتبطة بالتربية التكنولوجية". هذه التوصيات من متخصصين عـرب تـدلل عـلى اهتـمام كـبير من قبل المثقفين للاستجابة للدعوات الغربية لتطوير المناهج في العالم العربي.

ومن الجدير بالذكر إننا حينما نطمح للاستفادة من التطور العالمي وإدخال المفاهيم الجديدة في الواقع العربي يجب أن يكون ذلك وفق رؤيـة تجمع بين الخصوصية والمعاصرة العالمية، من اجل تحقيق تربية تتلاءم مع المتغيرات دون التضحية بالقيم الأساسية لثقافتنا العربية والإسلامية، ولكيلا نضطر إلى تطبيقها بنفس رؤية من أطلقها بكامل مضامينها الثقافية والفكرية والاجتماعية، الأمر الذي قد يتسبب ببعض الاضطرابات في مجتمعاتنا العربية. .كما إن تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التربوية تقتضي إعادة إعداد الكادر التربوي إعداداً ديمقراطياً يمكنهم من القيام بالمهمات الجديدة الملقاة على عاتقهم لأن أية عملية تغيير أو تطوير للمناهج الدراسية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار تطوير قدرات أدواتها و القائمين بتنفيذها وهم الهيئات التعليمية و التدريسية لكي نضمن توفر مقومات نجاحها بالشكل السليم والصحيح ..

من خلال قراءة متأنية للعملية التربوية في العراق والمنطقة العربية نجد ان هناك حاجة كبيرة تدعونا لمراجعة المناهج التربوية التي تدرس لأبنائنا الطلبة في المدارس . ولكي تتمكن المؤسسة التربوية من القيام بواجبها في بناء جيل يحمل مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ويعي حقيقة التحول الديمقراطي والتطور العلمي والتكنولوجي فإنها بحاجة ماسّة وعاجلة إلى ثورة تربوية ديمقراطية ،في جميع المجالات المتعلقة بالعملية التربوية طلاباً ومعلمين ومناهج.

وضع نظام لتوثيق المعلومات

صبيح الحافظ

بهدف وضع نظام فعال لجهاز المعلومات وتلافياً لحدوث مشاكل من شأنها عرقلة أعمال وكفاءة قسم الأرشيف في مؤسسات الدولة بشكل عام ولمواكبة التطور التكنولوجي يتحتم علينا وضع نظام لحفظ وتوثيق المعلومات فيه من المرونة والتطور ما يسمح بتقديم:

إمكانية حفظ المعلومات بطريقة آمنة وشاملة.

إمكانية استرجاع أي معلومة مطلوبة او مجموعة من المعلومات خاصة بموضوع معين بدقة وسرعة وكفاءة.

فالطريقة الآمنة في حفظ المعلومات هي تلك الطريقة التي تقي المعلومات من التلف او الضياع ، أما الشمول في حفظ المعلومات فنعني به تغطية نظام الحفظ لجميع الوثائق والمعلومات التي يشملها النظام ، هو العنصر الأساسي لفاعليته والسبب المباشر لوجوده.

وعندما نتحدث عن دقة الاسترجاع فأننا نعني ان تكون المعلومات التي تقدم الى طالب المعلومة مطابقة تماماً لهذا الطلب دون أي انحراف وكافية لتغطية الموضوع ، لا هو ناقص عن الحد الكافي بما يخل بالموضوع ولا هو زائد بما يضع عبئاً على طالب المعلومة لاستخلاص ما يريده ضمن ما قدم إليه.

ونعني بسرعة الاسترجاع ألاّ تستغرق عملية البحث عن المعلومات وقتاً أطول من الزمن المتاح بين لحظة طلب المعلومات ولحظة الحاجة إليها لاستخدامها.

وبعبارة أخرى فإن النظام يجب أن يكفل وجود المعلومة بين يدي المستخدم في الوقت المناسب دون إبطاء وان لا تفوت عليه فرصة لنقص في المعلومات المتاحة.

وكفاءة الاسترجاع تتلخص ببساطة في ان تتحقق عملية الاسترجاع على اكمل صورها باستخدام اقل ما يمكن من الموارد المتاحة.

ولعله من اليسير الآن بعد أن تلمسنا جوانب المشكلة ان ندرك ان تحقيق ذلك يلزم ان يتم في إطار تصور شامل للمعلومات وان يعطي هذا التصور نوعيات الوثائق وكذلك التجمعات المختلفة للمعلومات مكاناً وموضوعاً والعلاقة بين هذه التجمعات.

ولقد استطردنا في تحليل عناصر الإمكانات المطلوبة من أي نظام للتوثيق ولإرساء أسس تصورنا لما هو مطلوب تحقيقه بتنفيذ عملية التوثيق بأي مؤسسة او مشروع يمكننا ان ننتقل الى تحديد الهدف وهـو على الوجه الآتي:

إنشاء مركز للمعلومات يقوم بالوظائف المختلفة لعمليات التوثيق.

" اقتناء – استكمال – تنظيم . تسجيل . استرجاع . نشر".

ويشكل هذا المركز من عنصرين أساسيين:

موجـودات مـاديـة من معـدات وأجـهـزة خـاصـة بحفظ المعلومات واسترجاعها.

نظام لتوثيق المعلومات وفهرستها بحكم الوظائف المختلفة لعملية التوثيق، لذلك فمن الضروري ان يضع المصمم نصب عينيه تخطيط مركز المعلومات: (وزارة – مؤسسة – شركة) ان يكون هذا المركز على درجة كبيرة من الكفاءة بما يؤهله لاستيعاب الحجم الهائل من المعلومات التي تحتويها المؤسسة بمختلف أنشطتها وان يكون مركزاً عصرياً يعتمد على ما تقدمه التكنولوجيا الحديثة من إمكانات رائعة وباهرة (تكنولوجيا المعلومات) على ان يتلاءم في نفس الوقت مع الظروف المحلية والخاصة بتلك الجهة:

ويمكن وصف مركز المعلومات بأنه يتكون من:

مصغرات فيلمية أو أقراص مضغوطة او ملفات ورقية تحتوي على المعلومات الوصفية .

فهارس ترشد عملية البحث عن المعلومات.

جـ- أوساط مناسبة لحفظ المعلومات الكمية.

د- معدات وأجـهـزة لازمـة لحفظ المصغرات الفيلمية وقراءتها وطبعها.

هـ. معدات مناسبة (حاسبات) لتشغيل المعلومات الكمية وتحليلها.

و- كوادر بشرية مدربة قادرة على تشغيل المركز.

مراحل إنشاء جهاز المعلومات:

يسير العمل في إنشاء أي مركز للمعلومات في اتجاهين متوازيين يبدأ كلاهما بعد أجـراء دراسة استطلاعية للموضوع.

يهتم أولهما بتصميم وتجهيز مركز المعلومات واختيار معداته ، والثاني بدراسة انشطة ونوعيات المعلومات لتصميم نظام التوثيق.

ويمكن إنجاز مراحل العمل كما يأتي:

١- مرحلة الدراسة الاستطلاعية:

وفيها تتم دراسة كاملة لنشاط المعلومات في المؤسسة ومعايشة مجتمع المعلومات بدقة والتعرف على كل جوانب انشطة المعلومات وتنوعها وأشكالها المختلفة.

وبالتالي يمكن عمل هيكل متكامل للمعلومات في هذه المؤسسة تحدد فيه نوعيات المعلومات المختلفة.

٢-مرحلـة وضـع نظم تصنيف وفهرسة ومعالجة المعلومات

وتشمل هذه الدراسة:

وضع نظام لتصنيف المعلومات.

وضع نظام لفهرسة المعلومات.

جـ- وضع نظام لتحليل ومعالجة المعلومات الكمية.

٢- مرحلة تنظيم النظام:

وتشمل هذه المرحلة الآتي:

تنظيم المعلومات وتسجيل البيانات الأساسية.

ب- إعداد الوثائق للتسجيل الفيلمي المصغر.

جـ- إعداد الفهارس.

د- التسجيل الفيلمي المصغر للمعلومات الوصفية.

ح- حفظ وتخزين المعلومات الكمية بهدف معالجتها واستخلاص النتائج المطلوبة.